

Distr.: General
25 April 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٣

جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: تقريراً هيكلياً للتنسيق

تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٢

موجز

يُقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للتطورات الرئيسية الحاصلة في التعاون المشترك بين الوكالات خلال العام ٢٠٠٢، الذي يقع ضمن اختصاص مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

وخلال ذلك العام، ركز الرؤساء التنفيذيون في المجلس على توجيه الإسهام الذي تقدمه المنظومة في وضع الاستراتيجيات اللازمة لاستعراض التقدم، وللمناصرة ومساعدة الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛ وأولوا عناية خاصة لمتابعة مقاصد وأهداف الإعلام بشأن الألفية ذات الصلة "بمعالجة الأمراض والوقاية منها، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا"، و "لمنع وقوع الصراعات المسلحة" - وهما الموضوعان اللذان اختيرا لمعالجة أكثر تعمقاً في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٢، المقدم إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ الإعلان بشأن الألفية؛ واستعرضوا التقدم الذي يجري إحرازه في تقديم دعم

* E/2003/100

متساوق وعلى نطاق المنظومة إلى الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا؛ ونظروا في سبل إجراء متابعة متكاملة للمؤتمرات الرئيسية الثلاثة المقصودة خلال العام المذكور، ألا وهي: المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وفي ما يتعلق بالموضوع الأول، قدم مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق منظورا على نطاق المنظومة لتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وفي إعداد ردود منظومة الأمم المتحدة، أكد المجلس من جديد التحدي المتعدد القطاعات الذي يواجه تحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة والواردة في الإعلان بشأن الألفية، وقام بخطوات لاتخاذ إجراءات متضافرة في عدد من المجالات. ففي ما يتعلق بموضوع "منع وقوع الصراعات المسلحة"، قرر الرؤساء التنفيذيون أن يكون العنصر الرئيسي لاستراتيجية منظومة الأمم المتحدة هو تعزيز التنمية والقضاء على الفقر؛ واتخذوا تدابير تكفل التأزر بين منع وقوع الصراعات والبرامج الإنمائية. وفي ما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، فقد قرر مجلس الرؤساء التنفيذيين أن يستخدم، إلى أقصى مدى ممكن، الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، إطارا يكفل تحقيق الحد الأقصى من الفعالية والأثر لإسهامه في التنمية المستدامة لأفريقيا.

وأحرزت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، دعما منها لعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين، وتصرفا منها نيابة عنه، تقدما في عام ٢٠٠٢ في تعزيز تضافر الجهود المبذولة داخل نطاق المنظومة في عدد من المجالات الرئيسية، التي تحظى باهتمام مشترك، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأمن الموظفين وسلامتهم. وفي مجال البرامج واصلت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، على مدى العام، فضلا عن إعدادها لمداولات مجلس الرؤساء التنفيذيين في المجالات المشار إليها أعلاه، ولا سيما متابعة مؤتمر قمة الألفية، وتقديم الدعم على نطاق المنظومة إلى البرنامج الجديد من أجل التنمية في أفريقيا، التعاون المشترك بين الوكالات، في مجالات تراوحت بين تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، واطعة في الاعتبار مؤتمر القمة العالمي المعني بجمع المعلومات، وبين تسهيل التجارة.

وكذلك يقدم التقرير معلومات عن تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة وفقا لطلب لجنة البرنامج والتنسيق.

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
مقدمة	٧-١	٤
أولا - متابعة مؤتمر قمة الألفية	٤١-٨	٦
ألف - العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية .	١١-٨	٦
باء - تمويل التنمية	١٤-١٢	٨
جيم - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢١-١٥	٩
دال - معالجة الأمراض والوقاية منها	٣٠-٢٢	١١
هاء - منع وقوع الصراعات المسلحة	٤١-٣١	١٣
ثانيا - الدعم المقدم على نطاق المنظومة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ...	٤٨-٤٢	١٥
ثالثا - التطورات في التعاون ما بين الوكالات	٧٣-٤٩	١٨
ألف - التعاون في مجالات الإدارة	٦٠-٤٩	١٨
١ - تكنولوجيات المعلومات والاتصالات	٥٥-٥٠	١٨
٢ - أمن الموظفين وسلامتهم	٦٠-٥٦	٢٠
باء - التعاون بشأن المؤتمرات	٧٠-٦١	٢١
١ - مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد	٦٤-٦١	٢١
٢ - مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٧٠-٦٥	٢٢
جيم - وسائل مبتكرة للتعاون بشأن البرامج: تسهيل التجارة	٧٣-٧١	٢٣
رابعا - تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة	٧٧-٧٤	٢٤

مقدمة

١ - أبرزت تقارير العرض العام السابقة الأثر الرئيسي للمؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينيات على العلاقات المشتركة بين الوكالات، وذلك بأن أتاحت للمنظومة أهدافاً عامة على صعيد السياسة العامة، تستطيع أن تجتمع حولها. ويمكن أن يتم بالاستناد إليها قياس الأثر العام.

٢ - وتأسيساً على نتائج هذه المؤتمرات، كان إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) إيذاناً ببدء نقطة تحول كبرى في تطور التنسيق المشترك بين الوكالات، فأثرت تأثيراً عميقاً على توجه مجلس الرؤساء التنفيذيين وعلى زخم أعماله. فقد أتاح هذا الإعلان للمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة إطاراً عاماً وحيداً للسياسة العامة، تلتزم به هذه المنظمات منفردة ومجموعة. وقد أضفى هذا على التعاون المشترك بين الوكالات وضوحاً في الرؤية ووحدة في الهدف غير مسبوقين، وأقرّ الجهود التي يقودها مجلس الرؤساء التنفيذيين. بمزيد من الحافز والتركيز لتحقيق أقصى قدر مستطاع من أوجه التداؤب في الأعمال التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة لبلوغ الأهداف الإنمائية المشتركة المتفق عليها. وأسفر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتري بالمكسيك في عام ٢٠٠٢ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢ عن زيادة إغناء الإطار المشترك للسياسة العامة، الذي يشكل نبراساً تهندي به المنظومة.

٣ - ومواكبة لهذه التطورات، يواصل برنامجاً عمل اللجنتين البرنامجية والإدارية الرفيعة المستوى، التابعتين لمجلس الرؤساء التنفيذيين، التركيز بإطراد على المواضيع الرئيسية العامة التي تحظى باهتمام المنظومة بأسرها، الأمر الذي مكن المجلس المذكور من أن يركز برنامج عمله على الاستراتيجيات المشتركة التي تتبعها المنظومة لتحقيق أقصى قدر ممكن من الإسهام في التقدم المحرز لتحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وغير ذلك من المؤتمرات العالمية. وفي وضع برنامجي العمل هذين، يجري بذل جهد مدروس لتحقيق أقصى قدر ممكن من الدعم الذي يقدمه النظام المشترك بين الوكالات لعمليات المتابعة الحكومية الدولية، ولا سيما دعم وتسهيل الأعمال التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة من أجل تنفيذ فعال ومنسق لنتائج المؤتمرات المذكورة.

٤ - ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن التقرير السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين ما هو إلا وسيلة من طائفة واسعة من وسائل الرصد والإبلاغ التي تسخر القدرات الجماعية للمنظومة لخدمة المداولات الحكومية الدولية. وتكمل أساليب العمل الجديدة المعتمدة لمجلس الرؤساء التنفيذيين وللجنتيه الرفيعة المستوى. منظومة مرنة من شبكات الأخصائيين والأفرقة

المخصصة المشتركة بين الوكالات، تتعاون بصورة دائمة وتجتمع لأداء مهام مخصوصة عند الاقتضاء، وقد تم إنشاء هذه المنظومة لتحل محل الهيئتين الفرعيتين التابعتين لمجلس الرؤساء التنفيذيين اللتين تعينان بفرادى المجالات البرنامجية التي تحظى بالاهتمام المشترك للوكالات. ولا تقسم الترتيبات الجديدة هذه بمجرد أنها أكثر كفاءة من حيث التكلفة وأيسر استجابة للاحتياجات المتغيرة، بما في ذلك احتياجات الدعم للهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، ولكنها، تتسم علاوة على ذلك، بأنها أفضل استجابة للتأكيد المتجدد على التنفيذ الذي يوجه أعمال الآليات المشتركة بين الوكالات فضلا عن أعمال الآليات الحكومية الدولية. وعليه تكون الثقافة التي تعم أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين ثقافة تجمع بين وحدة الرؤية بشأن الأهداف المتفق عليها، التي تكون المنظومة بأسرها ملتزمة بها، وذلك مع التركيز على التنفيذ والأثر في تحقيق هذه الأهداف.

٥ - يقدم تقرير العرض العام هذا الملامح البارزة لأعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنتيه وهما اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، خلال عام ٢٠٠٢. ومواصلة للنهج المتبع في تقارير العرض العام السابقة، يسعى هذا التقرير إلى أن يذهب إلى أبعد من عرض وقائعي للتطورات الحاصلة في مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنتيه الفرعيتين، وإلى أن يقدم معنى أوسع للتقدم الذي تحزره أمانات منظومة الأمم المتحدة، وذلك يجعل المنظومة بأسرها واقعا مؤسسيا وبرنامجيا قائما وتسخيره للخدمة الجماعية للدول الأعضاء.

٦ - وخلال العام، ركز الرؤساء التنفيذيون في المجلس الاهتمام على توجيه إسهام المنظومة في وضع الاستراتيجيات لاستعراض التقدم المحرز ولمناصرة البلدان ومساعدتها في بلوغ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وأولوا اهتماما خاصا لمسألة متابعة مقاصد وأهداف إعلان الألفية ذات الصلة بموضوع "معالجة الأمراض والوقاية منها، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا"، ومسألة "منع وقوع الصراعات المسلحة"، وهما الموضوعان اللذان وقع الاختيار عليهما لمعالجة أكثر تعمقا في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٢ إلى الجمعية العامة عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/57/1270 و Corr.1)؛ واستعرضوا التقدم المحرز في توفير دعم متناسق على نطاق المنظومة إلى الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (A/57/304، المرفق)؛ ونظروا في السبل الكفيلة بمتابعة متكاملة للمؤتمرات الرئيسية الثلاثة التي عُقدت خلال العام: ألا وهي المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٧ - ودعما منها لأعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين، وتصرفا منها نيابة عن المجلس، أحرزت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تقدما في العمل على تضافر الجهود المبذولة داخل نطاق المنظومة في عدد من المجالات الرئيسية التي تحظى باهتمام مشترك، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن الموظفين وسلامتهم. وفي مجال البرامج، واصلت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، على مدى العام، فضلا عن الإعداد لمداولات المجلس في المجالات المشار إليها أعلاه، ولا سيما متابعة مؤتمر قمة الألفية وتقديم الدعم على نطاق المنظومة إلى البرنامج الجديد من أجل التنمية في أفريقيا، التعاون المشترك بين الوكالات، في مجالات ذات أولوية تراوحت بين تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، واضعة في الاعتبار مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وبين تسهيل التجارة.

أولا - متابعة مؤتمر قمة الألفية

ألف - العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

٨ - على مدى العامل بكامله، أولى مجلس الرؤساء التنفيذيين، وعدد من المشاورات ذات الصلة ما بين الوكالات، اهتماما خاصا لمسألة تسخير إسهام المنظومة لتعزيز الإطار الشامل للأهداف الإنمائية التي يتيحها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ولدعم مواصلة تحقيق هذه الأهداف. وقد سلم مجلس الرؤساء التنفيذيين بالمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة لحشد وإدامة الدعم الوطني والدولي لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها، كما سلم بالتحديات العملية والإدارية التي تنطوي عليها هذه المسؤولية. ومن بين هذه التحديات يبرز التحدي المتمثل في تحقيق إدخال هذه الأهداف فعلا في أعمال المنظومة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، آليات التنسيق على الصعيد القطري وتنظيم الدعم على نطاق المنظومة للمهام التي تتجاوز الحدود الوطنية والتي تقتضي تعاوننا متعدد الأقطار. وقد تمثل أحد الإسهامات الرئيسية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في ترجمة بعض من الأهداف الرئيسية للمؤتمرات المعقودة في التسعينيات إلى أهداف كمية محكومة بمواعيد زمنية محددة، ومن الضروري الآن كفالة أيلولتها إلى استراتيجيات قطرية أصيلة تقوم على أساس الأولويات الوطنية وتأخذ في الاعتبار الأوضاع الخاصة بكل بلد. وتتفاوت احتياجات وأوضاعفرادى البلدان بتفاوت هذه البلدان واختلافها. وينبغي أن يكون التنسيق المشترك بين الوكالات سريع الاستجابة لأوجه التفاوت هذه وأن تعين على تحقيق أقصى قدر من التأثير على حياة الناس.

٩ - وفي ضوء هذه الاعتبارات، اغتتم الأمين العام ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دورتي مجلس الرؤساء التنفيذيين حلقتيهما المعقودتين خلال العام لإجراء مشاورات مع

الرؤساء التنفيذيين بشأن صياغة وتنقيح المبادئ التوجيهية والعناصر الاستراتيجية لحملة متعددة الجوانب تركز على الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. واتفق أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين على أن المعول عليه في المبادئ التوجيهية لهذه العملية ينبغي أن يتمثل في الدور المركزي للملكية والشراكة الوطنيتين وفي أن ينصب التركيز على إقامة شراكات تشمل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وفي الحشد الكامل لمنظومة الأمم المتحدة من أجل الإسهام في تحقيق نتائج مجدية، وفي التسليم، في ذات الوقت، بأن تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية هو، في نهاية المطاف، مسؤولية الدول الأعضاء.

١٠ - وتشمل التوجهات الاستراتيجية لهذا الجهد ما يلي:

- ١ - نهج الرصد التي من شأنها أن تعين على تأمين تفسيرات متسقة للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/56/326، المرفق) وأن تسهم في إحالة الأهداف والمقاصد إلى معايير مسلم بها للتعاون الدولي الناجح لدعم التنمية المستدامة.
- ٢ - العمل التحليلي لأبعاد السياسة العامة الذي من شأنه أن يعمل على تحويل الحوار بشأن السياسة العامة ما بين الشركاء من المأمول إلى العملي، أي الحوار بشأن التدابير العملية اللازم اتخاذها لإحراز تقدم صوب الأهداف المتفق عليها.
- ٣ - حشد الجهد الذي يرمي إلى إقامة حركة للاكتفاء الذاتي تتجاوز منظومة الأمم المتحدة وتعمل على حشد الالتزامات والقدرات لدى قطاعات عريضة من المجتمع، وتبني الوعي وتعبئ الرأي العام دعماً للإجراءات والسياسات والأولويات وتخصيص الموارد اللازمة لذلك.
- ٤ - الأنشطة العملية اللازمة للتصدي للعقبات التي تحول دون إحراز تقدم، والتي توجهها ولايات منظومة الأمم المتحدة ومزيتها النسبية ومواردها على الصعيد القطري.

١١ - ودعماً لهذه النهج وإبداءاً للتعاون الكامل، أكد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين على أهمية بناء أوجه التداؤب ما بين الأهداف الإنمائية وما بين المؤسسات المكلفة بمتابعتها. وينبغي تحقيق هذا بالاعتماد، مع وضوح الرؤية، على تقسيم العمل داخل المنظومة وبالإفادة من القدرات والترتيبات الحالية وبالمواءمة ما بينها. وقد لوحظ أنه لا يكتفي في التشديد على الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بالألا ينتقص من الأعمال

الأخرى المأذون بها لمنظمات الأمم المتحدة ولكن ينبغي أيضا أن يمنح هذا التشديد ذلك العمل مزيدا من الحفز والتوجيه. وكذلك يتعين أن يتم، على شتى الصعد، مواصلة اتباع كامل الالتزامات والتوجيهات المقدمة على صعيد السياسة العامة والمنبثقة عن عمليات المؤتمرات، وذلك وفقا لما تنطوي عليه من قيم في حد ذاتها وباعتبارها وسائل تعطي المزيد من المضمون والزخم للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الإعلان بشأن الألفية.

باء - تمويل التنمية

١٢ - منذ أن أطلقت الجمعية العامة عملية التمويل من أجل التنمية، ما انفك مجلس الرؤساء التنفيذيين عاكفا بكل طاقته على العمل على حشد فعال للقدرات ذات الصلة المتاحة في منظومة الأمم المتحدة دعما لهذه العملية الحكومية الدولية والأمانة التنسيقية على حد سواء. وقد شمل هذا الأمر القيام، على صعيد السياسة العامة، بتقديم المشورة والمساعدة في حشد مختلف جماهير المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة دعما للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وسوف يعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين على هذه الخبرة في تأمين استجابة فعالة وتشاركية للطلب الذي وجهه إلى الأمين العام المؤتمر في توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢)، الداعي إلى أن يؤمن، بالتعاون مع أمانات المؤسسات الرئيسية من أصحاب المصالح، وبالإفادة الكاملة من آلية مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، متابعة "مستمرة في منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في هذا المؤتمر وبأن يكفل لها دعما فعالا من الأمانات" (الفقرة ٧٢).

١٣ - وسوف يعاود مجلس الرؤساء التنفيذيين النظر في المسائل المتصلة بمتابعة توافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٣، واضعا نصب عينيه أن تكون هذه المسائل في مركز الصدارة في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، الذي سوف يعقد في نيسان/أبريل، وفي الحوار الرفيع المستوى الذي سوف تجريه الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر، وأن يقع الاختيار على موضوع تمويل التنمية واحدا من المواضيع التي ستولى اهتماما خاصا في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٣ إلى الجمعية العامة عن متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن التنمية. وتقوم اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، باتخاذ الإجراءات الكفيلة بأن تنعكس في برنامج عملها الجوانب ذات الصلة من متابعة أعمال مؤتمر مونتيري.

١٤ - وترافق الجهود الكفيلة بتعزيز التعاون على نطاق المنظومة ولا سيما وجود علاقات قوية، على صعيد الأمانة العامة وعلى الصعيد الحكومي الدولي على حد سواء، بين الأمم

المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة أعمال مونتييري، إجراءات ترمي إلى تحقيق تعاون وثيق مع جميع أصحاب المصالح المعنيين، من أجل العمل على توجيه وإدامة مشاركتهم الفاعلة وتأمين تقديم تقارير شاملة إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية عن أنشطة المتابعة والتقدم المحرز.

جيم - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

١٥ - سنحت لمجلس الرؤساء التنفيذيين فرصة أولى في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢، لتناول موضوع متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتشاطر أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين الرأي القائل بأن مؤتمر قمة جوهانسبرغ قد نجح في إعطاء حافز سياسي متجدد لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في ريو في عام ١٩٩٢، وفي عرض أهداف ومقاصد جديدة هامة تكون هاديا وموجها لأعمال المتابعة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وأضحى لزاما على المنظومة الآن أن تؤسس على هذا الزخم وأن تدبمه.

١٦ - وأشار إلى أن الرسالة الرئيسية التي ينبغي للمنظومة نقلها هي "التنفيذ"، التي تعني البدء بتطبيق كامل الالتزامات التي تم التعهد بها. ومن أجل الإسهام في تعزيز تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، استنادا إلى تقسيم واضح للمسؤوليات بين منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، فإنه ينبغي للمنظومة أن تركز على تعزيز السياسات ذات الأولوية التي تجمع فعلا بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وأن تركز على دعم تحقيق أهداف معينة وغايات محكومة بمواعيد زمنية محددة، وفيها أن تحظى الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر، الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بالاهتمام الأسمى.

١٧ - ولدى استعراض آثار نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على الأنشطة الجارية للمنظومة في المجالات الخمسة التي دعا الأمين العام مؤتمر القمة إلى إيلائها اهتماما خاصا، ألا وهي المياه والمرافق الصحية، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتنوع البيولوجي، تشاطر أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين وجهة النظر القائلة بأن الأطر الاستراتيجية والبرنامجية اللازمة للمضي في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة ينبغي أن تكون مرنة وعملية المنحى، وينبغي أن تسهم في تعزيز التساوق وتحقيق أكبر الأثر من جانب المؤسسات المعنية جميعها. وفي ذات الوقت، تم التأكيد على الحاجة إلى الأخذ بنهج جريئة من شأنها أن تبرز عمليات التنفيذ، ولا سيما في ما يتعلق بمجال المياه والطاقة، اللذين ليس لهما، خلافا للحال في مجالات الصحة والزراعة والتنوع البيولوجي، جهة تنسيق مؤسسية واحدة في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون تعزيز التساوق على نطاق المنظومة مشفوعا بجهد منظم للإفادة الكاملة من الفرص التي

يتيحها مؤتمر القمة لإدامة وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص والسلطات المحلية والمجتمع المدني. وتنطبق الاعتبارات ذاتها على إجراءات المتابعة المتعلقة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المتغيرة. وتسليماً بأهمية هذا المقصد، سلط مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الأضواء على الحاجة إلى العمل أيضاً على الصعيدين القطاعي والمشاريعي وإلى إشراك الأعمال التجارية والعاملين في هذه العمليات.

١٨ - وقد كان هناك دعم عام لوجهة النظر القائلة بأنه ينبغي أن يكون التركيز الرئيسي للإجراءات المشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري، مما يحول دون إقامة آليات تنسيق جديدة فيما يتم التأسيس على آليات التنسيق القائمة وتعزيزها.

١٩ - وأحاط أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين علماً بأن جولة الدوحة المعنية بالتنمية قد شملت مجموعة إجراءات ذات صلة بالتنمية، يمكن أن تعزز كثيراً متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وأن تعمل على تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو القضاء على الفقر. وتتراوح هذه الإجراءات بين تقديم العون إلى البلدان الفقيرة في الاندماج في النظام التجاري العالمي وبين تقديم المساعدة إليها لتعزيز قدرتها الإنتاجية، مما يمكنها من الإفادة من تدابير انفتاح الأسواق وبين التشجيع على الإصلاحات الحكومية، ومنها مثل الإصلاحات الجمركية. وفي السياق ذاته، تم التشديد على ضرورة اتخاذ إجراءات منسقة من جانب المنظومة في المساعدة الإنمائية وبناء القدرات في ما يتعلق بالتجارة.

٢٠ - وطلب مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى مواصلة الإجراءات اللازمة لتقديم المنظومة أكبر قدر من الدعم للاستمرار في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وسوف يولي هذه المسألة مزيداً من التركيز في عام ٢٠٠٣.

٢١ - ولا يقتصر هاجس هام لمجلس الرؤساء التنفيذيين يتمثل في متابعة مؤتمري مونتري وجوهانسبرغ على كفالة حشد قدرات المنظومة من أجل تأمين تنفيذ منسق ومتواصل لنتائج هذين المؤتمرين فحسب ولكن يتعدى ذلك إلى الإسهام، تحليلياً وعملياً، في تحقيق الإيعاز الصادر عن الجمعية العامة بأن تكون متابعة المؤتمرين متساوقة ومتكاملة تكاملاً فعالاً وذات صلة وثيقة بالأهداف ذات الصلة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وقد كان هذا مقصداً دائماً لأعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين وجانباً هاماً من جوانب الحوار مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدعم الذي تقدمه المنظومة إلى مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعرب مجلس الرؤساء التنفيذيين عن الأمل في أن يكون عمل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٢٧٠ المؤرخ ٢٠ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ للنظر في هذه المسائل، معينا على بلوغ هذه المقاصد وموجها لإمداد الفريق العامل بما يحتاج إليه من دعم.

دال - معالجة الأمراض والوقاية منها

٢٢ - في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تصميمهم على وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ووباء الملاريا والأمراض الخطيرة الأخرى التي تعاني منها البشرية وعلى انحسارها بحلول عام ٢٠١٥ (الفقرة ١٩). وقد حدد تقرير الأمين العام عن الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/56/326) (انظر الفقرة ٣٠٦ من التقرير) أن مسألة معالجة الأمراض، ومنها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، والوقاية منها، هي أحد الموضوعين - ومنع وقوع الصراعات المسلحة هو الموضوع الآخر من هذين الموضوعين - اللذين سيوليان اهتماما خاصا في التقرير السنوي للأمين العام لعام ٢٠٠٢ عن متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٢٣ - واستندت مناقشات مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن هذا الموضوع إلى أعمال لجنة الاقتصاد الكلي والصحة، التي أنشأتها منظمة الصحة العالمية. وأعرب الرؤساء التنفيذيون عن بالغ تقديرهم لتحليل اللجنة للاحتياجات المالية وغيرها من الاحتياجات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة، وللأدلة القوية التي قدمتها اللجنة على الصلات التي تربط الصحة بالحد من الفقر والنمو الاقتصادي الطويل الأجل.

٢٤ - وقد استندت الأعمال التحضيرية لمجلس الرؤساء التنفيذيين ومداولات المجلس إلى التسليم بأن إحراز تقدم في قطاع الصحة يحتاج إلى أنشطة دعم يعزز الواحد منها الآخر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وبأن لكل منظمة عضو في مجلس الرؤساء التنفيذيين إسهاما تقدمه في تحقيق الأهداف الصحية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وعليه يكون التحدي الذي يواجه المنظومة مؤلفا من شقين: أولهما النظر في ما تستطيع المنظومة فعله - فرادى ومجموعة - لتسخير أوجه التداؤب اللازم لإحراز تقدم حقيقي ومطرد في قطاع الصحة، والآخر هو تبين الإسهام الذي يمكن أن يكون لهذا التقدم المحرز في نتائج السياسة العامة التي تعمل كل منظمة على إنفاذها في مجال اختصاصها، بما يكفل أن يكون لأوجه التقدم المحرز في قطاع الصحة أثر إيجابي على الجهد المبذول لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٢٥ - وكانت المناقشات التي دارت في مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن الحاجة إلى نهج متعدد القطاعات للتصدي للتحدي الذي تواجهه الأهداف ذات الصلة بالصحة الواردة في

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بمثابة تسليط آخر للأضواء على الطابع المتداخل العناصر للأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ومن ثم، على ما للنهج الشمولي المناصر والداعم لتنفيذ هذه الأهداف من أهمية للمنظومة.

٢٦ - وفي ما يتعلق بالأهداف الصحية على وجه الخصوص، تم التشديد على ضرورة استيفاء شرطي النمو الاقتصادي وتحقيق زيادات في دخول الأفراد لمواصلة إحراز تقدم في القطاع الصحي. وتم أيضا إبراز الصلة القوية التي تربط ما بين الثروة البشرية والبيئة. وقد دلت على ذلك آثار التغير المناخي والتعرض المتزايد للمواد الكيميائية الضارة على معدلات وقوع الأمراض وانتشارها. والواقع أنه لا يكاد يكون هناك أي قطاع من قطاعات السياسة الإنمائية - من الزراعة والتعليم والسكان إلى المياه ومرافق الصرف الصحي، والتغذية، والتنمية الريفية، والمستوطنات البشرية المستدامة، وتمكين المرأة، والاستثمار في مجالات الطفولة - ليس له علاقة وثيقة بالصحة. وفي ضوء هذه الظروف، عليه يصبح الترتيب المتسلسل للأنشطة في مجال السياسة العامة وتنسيقها أمرا بالغ الأهمية.

٢٧ - وبذا شدد مجلس الرؤساء التنفيذيين على ما للتحديد الدقيق للعلاقات التي تربط ما بين الأهداف الصحية وغير الصحية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من أهمية خاصة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وما لها، بشكل أعم، من أهمية خاصة في استراتيجيات المنظومة المتعلقة بالدعم على الصعيد القطري. وأهاب مجلس الرؤساء التنفيذيين بالمنظمات أن تتعاون فيما بينها لتحل الصحة في المكاتب اللائق بما في استراتيجيات الحد من الفقر وأن تساعد البلدان في تتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف ذات الصلة بالصحة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وأن تحسن اختيارها من بين الاستثمارات التكميلية اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، ولا سيما في ضوء القيود المفروضة على الموارد. وكان من الأهمية أيضا أن يدخل نهج للصحة البشرية، يقوم على أساس الحقوق، في الحوار بشأن السياسة العامة وأن يكون له أثر على وضع السياسة العامة. وعليه يتعين على المنظومة أن تركز جهودها على الاستراتيجيات المتعلقة بالنتائج للتغلب على التجزؤ القطاعي ولتحقيق نتائج يمكن قياسها.

٢٨ - وتحول أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأثره، على وجه الخصوص، فأشاروا إلى ما لذلك من آثار مدمرة على مختلف قطاعات الاقتصاد وهياكل المجتمع، بما في ذلك النظم التعليمية لبلدان كثيرة. وتم التشديد على أهمية التوعية الوقائية في محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار أيضا إلى ضرورة العمل على إدارة هذا الوباء من منظور المستوطنات البشرية المستدامة وجهود الحد من الفقر من خلال الارتقاء بمعايير المستوطنات البشرية وصيانتها وتحسينها لتيسير حصول الأشخاص

واليتامى المصابين بمرض الإيدز على المأوى. وتم التأكيد أيضا على ضرورة تقديم البرامج التي ترمي إلى الوقاية من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإلى معالجة اللاجئين والمشردين داخليا.

٢٩ - وبطريقة مماثلة، ينبغي إيلاء تعزيز ودعم ثقافة الوقاية اهتماما متزايدا في أنشطة المنظومة الرامية إلى مكافحة الملاريا التي ما انفكت تمثل مشاكل صحية خطيرة في أجزاء كثيرة من العالم. وأهاب مجلس الرؤساء التنفيذيين بالمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة أن تعزز دعمها للجهود البحثية وغيرها من الجهود التعاونية لمواجهة هذا الوباء.

٣٠ - وتم التسليم بأن مكان العمل يحظى باهتمام متزايد في معالجة الأمراض والوقاية منها. ومع ازدياد تسليم المشاريع التجارية بفوائد الصحة الحسنة فقد اعتبر نشر المعلومات عن معالجة الأمراض المعدية والوقاية منها، واستخدام الهياكل الأساسية الموجودة حاليا، ولا سيما في المناطق الريفية، مطلبا بالغ الأهمية.

هاء - منع وقوع الصراعات المسلحة

٣١ - استكمالا للتعاون بين الوكالات في إعداد تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٢ عن متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، نظر مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢، في المسائل المتعلقة بمنع وقوع الصراعات المسلحة وفي ردود المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة عليها.

٣٢ - وسلّم مجلس الرؤساء التنفيذيين بمسؤولية المنظومة عن دعم الجهود الوطنية المبذولة لإدخال منظور منع وقوع الصراعات في برامج وعمليات تخطيط التنمية على الصعيد القطري. وسلّم أعضاء المجلس تسليما كاملا بالأهمية، التي شدد عليها الأمين العام، لكفالة إيلاء المجتمع الدولي مهمة بناء القدرة للمنع الهيكلي والعملي لوقوعها على شتى الصعد أولوية عالية. وسلّم مجلس الرؤساء التنفيذيين، في الوقت ذاته، بأن على منظومة الأمم المتحدة، حتى تكون مصدرا فعالا لتقديم المشورة والدعم تحقيقا لهذه الغايات، أن تعمّق إلى حد كبير فهمها لأسباب التوتر داخل كل دولة من الدول وما بين دولة وأخرى وللصلات التي تربط ما بين السلام والتنمية.

٣٣ - وأعرب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين عن دعمهم القوي للجهود الذي يبذله الأمين العام للعمل على تنفيذ نهج متكامل لمنع وقوع الصراعات، وأبدوا استعداد منظماتهم للإسهام في تعزيز المشاورات ما بين الوكالات بما يتسنى الاعتماد الفعال على الخبرات والقدرات ذات الصلة الممثلة في المنظومة في تعميق هذا النهج وتعزيزه. وكذلك اتفقوا تماما مع وجهة النظر، التي تم التشديد عليها في العملية التحضيرية لمناقشة مجلس الرؤساء

التنفيذيين، والقائلة بأن تركيز الدعم على نطاق المنظومة يجب أن يبقى على الصعيدين القطري ودون الإقليمي، بما يكفل أصالة الاستراتيجيات القطرية والإقليمية لمنع وقوع الصراعات المسلحة.

٣٤ - وانصبت الآراء المتبادلة في مجلس الرؤساء التنفيذيين على الظروف التي غالباً ما تكتنف الصراعات المسلحة ورد المنظومة عليها في العمل على منع وقوع الصراعات المسلحة أو إدارتها.

٣٥ - وكان هناك إحساس عام بأنه، وإن تكن ثمة عوامل متعددة تسهم في الصراعات المسلحة، فإن انتشار الفقر ذو أهمية رئيسية، نظراً إلى أنه يتجه إلى مفاقمة التوترات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعليه يكون إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ولا سيما القضاء على الفقر، أمراً حيوياً للحد من احتمال وقوع الصراعات المسلحة. وكذلك يخلق عدم توافر فرص عمل لائق إحساساً باليأس ويسهم في زيادة التوترات الاجتماعية والجريمة والعنف. ومن ثم يكون التعليم والتدريب وتوفير فرص العمل وسيلة رئيسية لتعزيز الانسجام الاجتماعي والسلام. وينبغي إذن أن يكون العنصر الرئيسي في استراتيجيته على نطاق المنظومة لمنع وقوع الصراعات هو تعزيز التنمية المستدامة. وينبغي تحقيق التضافر بين منع الصراعات والبرامج الإنمائية. ومن شأن الانتقال من ثقافة الرد على الصراعات بعد وقوعها إلى منع وقوع الصراعات أن يحول دون إهدار الموارد الذي تكون الصراعات سبباً في حدوثه وأن يجعل هذه الموارد متاحة للتنمية.

٣٦ - وكذلك غالباً ما يمثل التدهور البيئي واستنزاف الموارد عاملين رئيسيين لخطر وقوع الصراعات. وينبغي النظر إلى عمل المنظومة الهادف إلى منع وقوع الكوارث والتخفيف من أثرها وإلى الإدارة السليمة للمياه وإلى حماية وحفظ الموارد البيئية والطبيعية على أنه إسهام في استراتيجيات منع وقوع الصراعات وعنصر أساسي فيها.

٣٧ - كما يمكن أن تصبح أحوال اللاجئين تربة خصبة للإرهاب وأن يتيح الفرص لتجنيد الأطفال بما يؤجج الصراعات المسلحة. وينبغي أن يكون الوصول إلى حلول دائمة لمشكلة اللاجئين، التي تشمل إعادة ناجحة لهم إلى ديارهم وتحقيق اندماجهم في المجتمع المحلي وتوفير الحماية القانونية المعززة لهم وإقامة برامج يكون اللاجئون عناصر فعالة مرتقبة للتنمية، عنصراً أساسياً في النهج المعتمدة على نطاق المنظومة لمنع وقوع الصراعات.

٣٨ - وغالباً ما تكون الصراعات ذات جذور عميقة وغالباً ما تندلع مرة أخرى. وهي، بهذا، تكون علامات تنذر بالخطر ينبغي فهم مغزاها واتخاذ إجراءات بشأنها. ويقوّض المجتمع

الجريمة المنظمة والفساد، اللذان قد يطيلان أمد الأزمات ويحولان المسائل المحلية إلى صراعات دولية.

٣٩ - وقد لوحظ أن الدعم الاقتصادي والمالي الأجنبي المقدم في أحوال الصراعات ينبغي أن يكون مشفوعاً بجهود جادة لتحقيق الشفافية والمساءلة. وينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة استباقية في الكشف عن جميع العوامل ذات الصلة وفي تحديد السبيل إلى حلول دائمة تحمل جميع الأطراف المعنية على الاضطلاع فعلاً بمسؤوليتها.

٤٠ - وخلص مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أن إنشاء قاعدة تحليلية سليمة، للظروف التي تؤدي إلى الصراعات المسلحة، ولأنجع السبل التي تسخر فيها ما لدى المنظومة من مواطن قوة جماعية وما لدى منظمات الأمم المتحدة من خبرات متنوعة ثرية، في حل الصراعات وإجراء الحوار بشأنها، المتوافرة من أجل منع وقوع الصراعات، ينبغي أن يلقي لدى المنظومة اهتماماً مركزاً في الفترة المقبلة. فعلى الصعيد العالمي، تتجسد الأولويات الرئيسية للمنظومة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وعلى الصعيد القطري، يجري إحراز تقدم من خلال عمليات التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وعليه يوجد إطار واضح للأولويات والأهداف والوسائل يمكن من خلاله متابعة تحليل العلاقات ما بين العوامل تفضي إلى منع وقوع الصراعات، ويمكن من خلاله أيضاً وضع استراتيجيات لمنع وقوع الصراعات. وكذلك يقتضي الدور الذي تضطلع به المنظومة في دعم وضع استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية فعالة لمنع وقوع الصراعات مزيداً من الاهتمام الجماعي مثلما يقتضي ذلك الجهد الهادف إلى تعميم وضع المرأة ودورها في استراتيجيات منع الصراعات على شتى الصعد.

٤١ - وقد قرر مجلس الرؤساء التنفيذيين متابعة هذه المسائل متابعة فعلية بمشاورات وثيقة مع جميع الشركاء.

ثانياً - الدعم المقدم على نطاق المنظومة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا

٤٢ - في عام ٢٠٠١، أكد مجلس الرؤساء التنفيذيين من جديد أن الدعم المقدم للتنمية في أفريقيا ينبغي أن يلقى موضع تركيز رئيسي لمنظومة الأمم المتحدة، وطلب إلى اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى أن تبقي المسألة على جدول أعمالها وأن تبقي قيد الاستعراض الدعم المقدم على نطاق المنظومة إلى الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وقرر المجلس أيضاً تعزيز ترتيبات التنسيق ما بين الوكالات على الصعيد الإقليمي، وطلب إلى

الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة العمل محاورا رئيسيا لمنظومة الأمم المتحدة مع البلدان الأفريقية بشأن الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

٤٣ - وكان هناك توافق قوي في الآراء على ضرورة أن تسعى منظومة الأمم المتحدة إلى وضع استراتيجية مدروسة لتقديم وتوفير الدعم للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وينبغي أن يشمل هذا جهدا مركزا يهدف إلى إدماج تنفيذ الشراكة الجديدة هذه في عمليات متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي برامج ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وينبغي تحقيق إفادة تامة من الآليات القطرية القائمة وعمليات الاستعراض الجارية، وينبغي دعم تحسين أطر التنسيق الوطنية، ولا سيما ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وينبغي تعزيز بناء القيادة والقدرات الوطنية، كما ينبغي رصد أداء منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري رسدا منهجيا ووثيقا في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

٤٤ - ولدى استعراض التطورات في ما يتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، أوضحت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، في دورتها العادية الثالثة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٢، أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ليست آلية مؤسسية أو منظمة جديدة ولكنها إطار للسياسة العامة وللبرامج، صممه القادة الأفارقة لتعزيز التنمية في أفريقيا (CEB/2002/4، الفقرة ٨). ولاحظت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى أن اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وأمانتها ما انفكتا تلتزمان بمهمة الدعم من شتى وكالات الأمم المتحدة لمختلف المهام، واضعتين في نظر الاعتبار مواطن القوة لدى كل منها، حسب الاقتضاء. واستنادا إلى هذه الاتصالات والإطار التنسيقي الذي توفره سلسلة المشاورات الإقليمية ما بين الوكالات التي يجريها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. شددت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى على أهمية تقديم الدعم على نطاق المنظومة إلى الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وعلى أهمية تبادل المعلومات والخبرات بانتظام، بما من شأنه أن يعزز نوعية وتساقق هذا الدعم. ودعيت المنظمات إلى أن تفيد تحقيقا لهذه الغايات من مرافق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما من شأنه توجيه أعمال منظمات الأمم المتحدة الموجودة في القارة وتقديم تقارير دورية إلى اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين.

٤٥ - وفي الدورة العادية الأولى لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠٠٢، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لاحظ الرؤساء التنفيذيين أهمية التطورات التي شهدتها الأشهر الأخيرة، بما فيها الاتفاق، الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الأول للجنة التنفيذية المؤلفة من رؤساء

الدول، بشأن هيكل ناظم للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، الذي يتألف من لجنة تنفيذية من رؤساء الدول، ولجنة توجيهية وأمانة (انظر CEB/2002/1، الفقرة ٢٤). وفي الوقت نفسه، تم تحديد المجالات الرئيسية التي كان من المقرر وضع مشاريع وبرامج معينة لها. وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، حددت مشاورة إقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا ستة مجالات مواضيعية للتعاون على سبيل الأولوية داخل نطاق المنظومة: الهياكل الأساسية؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وسياسات الاقتصاد الكلي وتنويع التجارة؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ والزراعة والبيئة؛ والسكان والعمالة. وأضيف بعد ذلك مجالا حقوق الإنسان والشواغل الإنسانية والمتعلقة باللاجئين. وأكدت هذه التطورات الخلاصة التي انتهت إليها مجلس الرؤساء التنفيذيين من أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا توفر إطارا صلبا لكي تحقق منظومة الأمم المتحدة أكبر قدر من الفعالية والتأثير لإسهامها في التنمية في أفريقيا. وفيما تتخذ البرامج الفعلية شكلها النهائي بموجب الشراكة الجديدة هذه فإن الإجراءات المشتركة بين الوكالات ستزداد زخما.

٤٦ - وفي ضوء هذا، أكد الرؤساء التنفيذيون من جديد دعمهم القوي للنهج التكاملي لبناء السلام والتنمية، على نحو ما تجسد في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وللجهود المبذولة حاليا لتعزيز السلام وإدارة الصراعات الداخلية والصراعات ما بين الدول وما يرتبط بذلك من مشاكل اللاجئين والمشردين داخليا، ولتعزيز المؤسسات الوطنية. وقد كانت هذه كلها أمورا أساسية لتهيئة بيئة تفضي إلى التنمية المستدامة ولتشجيع الاستثمارات في أفريقيا. على أنه تعين دعم هذه الجهود في حد ذاتها. ذلك أنه لا ينبغي السماح لمشاكل تنشأ في بلد معين بأن تؤثر على النهج الذي يعتمد عليه المجتمع الدولي للقارة برمتها. وعلى وجه الخصوص، تعين توفير تعزيز كبير لدعم التنمية الدولية، فقد مثلت مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية، والحفاظ عليها على ذلك المستوى على مدى عقد من الزمان شرطا أساسيا لتحقيق الهدف المتمثل في خفضه نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد كان هذا مشفوعا باستثمار كبير وبدعم تقني متواصل من المجتمع الدولي.

٤٧ - وكان من بين المجالات التي تتطلب تقديم دعم أساسي من منظومة الأمم المتحدة مجال بناء القدرات التي من شأنها أن تمكن البلدان الأفريقية من الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة. وكان تنويع الاقتصادات الأفريقية وتعزيز القطاع الإنتاجي وإحراز تقدم في تسهيل التجارة أمورا ذات أهمية حيوية في هذا الصدد. واعتبر التركيز بقوة على تحقيق انخسار في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنع انتشاره أمرا حيويا هو الآخر. وشملت المجالات الأخرى التي ذكر أنها تحتاج إلى اهتمام أشد دور العلم والتكنولوجيا في التنمية، والآثار العكسية للتحضر السريع، ونمو الأحياء الفقيرة في الحضر.

٤٨ - وحث مجلس الرؤساء التنفيذيين المنظمات على مواصلة مشاركتها في أفريقيا وزيادة تعزيز هذه المشاركة، وعلى مواصلة التشاور والتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها المحاور الرئيسي للمنظومة بشأن الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا. وطلب إلى اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى الإبقاء على موضوع الشراكة الجديدة على جدول أعمالها، ومساعدة مجلس الرؤساء التنفيذيين في أن يبقى قيد الاستعراض الدعم الذي تقدمه المنظومة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

ثالثا - التطورات في التعاون ما بين الوكالات

ألف - التعاون في مجالات الإدارة

٤٩ - تواصل التقدم المحرز في عام ٢٠٠٢، برعاية اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، في عرض وسائل مبتكرة وأكثر فعالية للتعاون ما بين الوكالات. ويقدم هذا الفرع إيضاحات للتطورات والمبادرات في المجالين الإداري والبرنامجي، التي تسهم في تحقيق مزيد من الفعالية والتسويق على نطاق المنظومة.

١ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥٠ - بقي الوصول إلى رؤية مشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بندا ذا أولوية في برنامج عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وفي دورتها الثالثة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٢، ناقشت اللجنة استراتيجية طويلة الأجل، تشمل السبل التي تمكن المنظمات الداخلة في المنظومة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأقصى قدر من الفعالية في المضي بتنفيذ برامجها، والسبل التي تمكنها، بعد ذلك، من تبادل الخبرات والنتائج فيما بينها. وطلبت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أن تكون متابعة العمل في هذا المجال في إطار المبادرات المحددة تاليا (CEB/2002/3، الفقرة ٩):

- وضع خلاصة بالممارسات الحسنة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ البرامج، فضلا عن الممارسات الحسنة المتصلة بالمعدات الرئيسية والبرمجيات ومسائل الربط الشبكي واساليب تحديد وتسويق أخطار ومردودات وتكاليف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وابتكارات الأعمال التجارية.
- نشر أفضل الممارسات التي تفضي إلى خدمات للمعلومات أكثر أمنا وأفضل متانة على صعيد المنظومة.

- استطلاع جدوى تركيب آلة بحث على صعيد المنظومة.
- تحسين تبادل المعلومات ما بين موظفي المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة بالقيام، في جملة أمور، بتوسيع نطاق عمليات الشراء المشتركة من خلال الاتفاقات الإطارية وحسوم الحجم لمعدات تكنولوجيايات وبرمجيات وخدمات المعلومات والاتصالات، وتيسير المناقشات المواضيعية ما بين خبراء تكنولوجيايات المعلومات والاتصالات من أجل تبادل المعارف بشأن مواضيع معينة تحظى بالاهتمام المشترك للوكالات، من مثل نظم تخطيط موارد المشاريع.

٥١ - وتم أيضا إحراز تقدم في إنشاء الشبكة الخارجية لمنظومة الأمم المتحدة، بما يسمح بمشاركة أفضل في المحتويات والأدوات والتطبيقات التي عادة ما تظل ماثلة في الشبكات الداخلية لفرادى المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة. وحثت اللجنة المنظمات التي لم تقم بعد بإتمام الأعمال التقنية الضرورية لتمكينها من الوصول إلى الشبكة الخارجية على القيام بذلك. وطلبت أيضا إلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين النظر في المقترحات المقدمة من اللجنة بشأن تطبيقات وأنواع المعلومات، سواء منها معلومات السياسات الاستراتيجية أو المعلومات الإدارية التي قد تكون مفيدة للموظفين عموما - التي يتحقق أكبر النفع من نشرها من خلال الشبكة الخارجية.

٥٢ - وللنظر في جدوى وفعالية تكلفة إنشاء مرفق للبحث مشترك بين الوكالات عبر المواقع العامة للمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، على أساس برمجيات تجارية معدة وفق الطلب، أجرت الأمانة العامة للأمم المتحدة استعراضا لمختلف المنتجات البحثية. وخلصت إلى أن خدمة غوغل "Google" تستوفي الشروط اللازمة لمرفق بحث على صعيد المنظومة. وأيدت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى فكرة تطوير آلة للبحث. ودعت المنظمات إلى المشاركة في مشروع نموذجي يمكن، بناء عليه، أن يتم، في دورة مقبلة، تقديم مقترح أكثر تفصيلا، مع تقديم تقديرات للتكلفة والإطار الزمني.

٥٣ - وفي ما يتعلق بخلاصة الممارسات الحسنة في مجال تكنولوجيايات المعلومات والاتصالات، لاحظت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أن الأعمال قد بدأت، في جملة أمور، بشأن وضع عدد من الأدلة لكبار المديرين حول مسائل المعدات والبرمجيات والربط الشبكي. ويتعلق أول هذه المسائل بإدارة خدمات مكتبة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. وما زال العمل أيضا جاريا بشأن أساليب تحديد وتسويق أخطار ومردودات وتكاليف تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيايات المعلومات والاتصالات وابتكارات الأعمال التجارية.

٥٤ - وبخصوص أمن المعلومات، طلبت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى موافقتها بمعلومات عن الأعمال التي تضطلع بها المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والتي تقضي إلى تحقيق مزيد من الأمان والمتانة في خدمات المعلومات للتصدي للأخطار المتزايدة للهجمات الحاسوبية وما إليها. وأيدت اللجنة التوصية المقدمة من فريق عامل كان أعد نموذجاً لتحسين إدارة أمن المعلومات.

٥٥ - وأعربت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أيضاً عن اهتمامها بتوثيق الصلات بفرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وطلبت إلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تحديد المجالات التي يمكن فيها تحقيق قدر أكبر من أوجه التداؤب أو الفعالية بالتعاون مع فرقة العمل المذكورة.

٢ - أمن الموظفين وسلامتهم

٥٦ - استعرضت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن سلامة الموظفين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وأمنهم وحماية موظفي الأمم المتحدة. ولاحظت أن تعيين موظفين إضافيين في المقر للخدمة في مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة قد اكتمل تقريباً. وفي الميدان أيضاً، التحق أغلبية موظفي الأمن الميداني بأماكن عملهم. وأما أصحاب الطلبات الناجحون في المقابلة والذين لم تعين لهم وظيفة ميدانية فسوف توضع أسمائهم على السجل الأمني لمنسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة كيما يكونوا متاحين لتعيينهم على جناح السرعة. وقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي سوف يضطلع بشؤون تعيين وإدارة موظفي الأمن الميداني نيابة عن منظومة الأمم المتحدة.

٥٧ - وأفيد بإحراز تقدم هام أيضاً في التدريب لتعزيز الوعي الأمني والجاهزية لدى الموظفين. وإضافة إلى البرامج التدريبية ذاتها، تم إعداد قرص مدمج تفاعلي صالح لكي تستخدمه جميع منظمات الأمم المتحدة. تتمثل الرسالة الرئيسية في أن الأمن مسؤولية مشتركة وأن على كبار المديرين، سواء في المقر أو في الميدان، الاضطلاع بكامل المسؤولية عن دورهم في إدارة أمن الموظفين.

٥٨ - وقد أوضحت مسألة السلامة الجوية، لا في الحالات التي تستأجر الأمم المتحدة طائرات فحسب، ولكن في ما يتعلق باستخدام الطائرات التجارية أيضاً، مسألة تحظى باهتمام متزايد. وقد كلف فريق مشترك بين الوكالات بالنظر في المقترحات بوضع معايير دنيا للسلامة والأمن الجويين. وسوف تحال التوصيات إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في

اجتماعها المقبل. وأحاطت اللجنة علما باستعداد منظمة الطيران المدني الدولي لتقديم المساعدة.

٥٩ - وكذلك طلبت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى إلى برنامج الأغذية العالمي النظر في تولي مسؤولية إدارة جميع العمليات الإنسانية وغيرها من العمليات الجوية، ما عدا حفظ السلام، وطلبت إليه أيضا إنشاء وحدة مستقلة للسلامة الجوية تتولى كفالة كفاءة وسلامة جميع عمليات الأمم المتحدة الإنسانية وغيرها من العمليات الجوية. وقد كان العرض المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالانضمام إلى برنامج الأغذية العالمي وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في الفريق العامل المعني بالسلامة الجوية، موضع ترحيب.

٦٠ - وأكدت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التزامها بتنفيذ المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا في جميع مراكز العمل، وأثنت على المنظمات التي ما انفكت تضطلع بدور نشط في تيسير تنفيذ هذه المعايير. وطلبت إلى منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة موافاتها بمعلومات مستكملة عن حالة تنفيذ المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا في الدورة التالية.

باء - التعاون بشأن المؤتمرات

١ - مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد

٦١ - يمثل "مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد" الذي تولت قيادته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، مثالا آخر على التعاون الوثيق ما بين الوكالات الذي يتم، في جملة أمور، في منظور تحقيق تقدم في تعزيز مقاصد وأهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وكان مؤتمر القمة المذكور قد دعا إلى إجراء استعراض كل عشر سنوات، لكنه تقرر بعد ذلك عقد مؤتمر استعراضي بعد خمس سنوات من الانعقاد لاستعراض الأنظار إلى عدم إحراز تقدم في تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة والمتمثلة في الحد من الجوع.

٦٢ - وقد عملت الفاو على نحو وثيق مع منظمات الأمم المتحدة، سواء في المرحلة التحضيرية أو خلال انعقاد المؤتمر نفسه. وقبل انعقاد المؤتمر، عملت الفاو مع المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في إعداد وثائق معلومات أساسية، وقد عممت الورقات التي أعدها موظفون في الفاو^(٣) على نظرائهم الذين يقومون بالاستعراض، بما في ذلك المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، أفادت ورقة عن "حشد الموارد للزراعة دعما للأمن الغذائي" من عمل فريق رفيع المستوى معني بحشد الموارد، دعا إلى تشكيله المدير العام للفاو في حزيران/يونيه ٢٠٠١، وجمع في عضويته بين كبار ممثلي

المؤسسات المالية الدولية الرئيسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، وتولى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية رئاسته.

٦٣ - وقام الأمين العام و ٢٦ منظمة من المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة بدور نشط في مؤتمر القمة المذكور وشاركوا في حوار أصحاب المصالح وكذا في أحداث موازية وجانبية أثناء انعقاد مؤتمر القمة.

٦٤ - وتعمل الفاو، على نحو وثيق مع شركاء معنيين من الأمم المتحدة في كفالة أن تكون كل من عملية متابعة "مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد" وعملية متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قممها الأخرى، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية، معززة للعملية الأخرى.

٢ - مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

٦٥ - طلب مؤتمر مفوضي الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الأمين العام للاتحاد أن يدرج مسألة عقد مؤتمر قمة عالمي ثان معني بمجتمع المعلومات في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين (انظر A/57/71-E/2002/52). وأعربت معظم المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين عن رغبتها في المشاركة في العملية التحضيرية وكذا في مؤتمر القمة المذكور.

٦٦ - وسوف يعقد مؤتمر القمة برعاية الأمين العام للأمم المتحدة، ويقوم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بالدور القيادي في الأعمال التحضيرية له. وسوف يعقد مؤتمر القمة على مرحلتين - الأولى في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والثانية في تونس في عام ٢٠٠٥. وسوف يتيح مؤتمر القمة لجميع أصحاب المصالح الرئيسيين الفرصة للوصول إلى فهم أفضل لثورة المعلومات وتأثيرها على المجتمع الدولي. وسوف تتبوأ المسائل المتعلقة بأدوار مختلف الشركاء (الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني) في كفالة نمو فعال ومنسق لمجتمع المعلومات في أرجاء العالم، مركز الصدارة في مؤتمر القمة. ومن المتوقع أن يصدر عن مؤتمر القمة بيان واضح يعرب عن الإرادة السياسية وخطة عمل محددة يرميان إلى تحقيق أهداف مجتمع المعلومات، ويعبران عن شتى الاهتمامات المطروحة. وسوف يتطلب هذا الأمر شراكات مع الكيانات العامة والخاصة، يجري السعي بهمة إلى إقامتها.

٦٧ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٥٦، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، دعيت إلى الانعقاد لجنة تحضيرية مفتوح باب عضويتها، تحدد جدول أعمال مؤتمر القمة، وتبت في طرائق مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في مؤتمر القمة، وتضع مشروع الإعلان

ومشروع خطة العمل في صيغتيهما النهائيتين. وتم أيضا تشكيل لجنة رفيعة المستوى لتنظيم مؤتمر القمة لتتولى تنسيق جهود أسرة الأمم المتحدة. وهي ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين وتضم كلا من منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٦٨ - وعقد اجتماع اللجنة التحضيرية الأول في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٢. ويجري العمل بمهمة على التماس إسهامات من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية. ومن المقرر عقد اجتماعين آخرين للجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٣، وكذا عقد أربعة مؤتمرات إقليمية في أفريقيا وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٩ - وقدم الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية إحاطة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة، ولاحظ أن تركيز مؤتمر القمة سيكون على معالجة الفجوة الرقمية، وذلك بأن تتاح للجميع إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإذكاء التوعية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أداة للتنمية الاقتصادية، والمساعدة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وبناء الأمن والثقة في مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الحاجة المحتملة لأطر جديدة في الفضاء الحاسوبي.

٧٠ - وعرضت فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات استخدام شبكاتها العالمية للأفرقة العاملة والشبكات الإقليمية كبرامج تشغيل لتتيح لجميع أصحاب المصالح الاشتراك الأقصى في العملية التحضيرية.

جيم - وسائل مبتكرة للتعاون بشأن البرامج: تسهيل التجارة

٧١ - وفرت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى الوسيلة لإطلاق مبادرة مشتركة بين الوكالات بشأن تسهيل التجارة. ففي اجتماع مشترك بين الوكالات دعا إلى عقده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تم الاتفاق على إنشاء آلية لتبادل المعارف والخبرات ما بين الوكالات المشاركة. وتشمل هذه الآلية استخدام أحدث

تكنولوجيا للمعلومات لتعزيز الشفافية والتنسيق والعمل التعاوني، مدعومة بموقع تلقائي وتفاعلي على شبكة الإنترنت. وبعد انقضاء فترة تجريبية أولية، سيكون الموقع على شبكة الإنترنت موضع استخدام واسع النطاق بين الوكالات التي تسعى إلى نشر المعلومات عن أعمالها في ميدان تسهيل التجارة وتسعى كذلك إلى تبادل الأفكار والدراسات دعماً للمبادرات التعاونية المشتركة بين الوكالات.

٧٢ - وطلب إلى منظمات الأمم المتحدة الرئيسية التي تُعنى بتسهيل التجارة أن ترشح "مديراً" يكون مسؤولاً عن الإسهامات الخاصة بكل منظمة، وأن تعين "مقدمي بيانات" يقومون بتوفير الإسهامات.

٧٣ - ورحبت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى بالنهج المرن الذي اعتمدته المبادرة نموذجاً للتعاون المشترك بين الوكالات بشأن مشاريع محددة في المستقبل.

رابعاً - تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

٧٤ - وردت لأول مرة المعلومات عن التدابير المتخذة من جانب منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من جراء تنفيذ الجزاءات المفروضة على العراق وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تقرير الأمين العام عن مسألة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول نتيجة للجزاءات المفروضة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (A/48/573-S/26705) ووردت بعد ذلك في تقارير العرض العام السنوية للجنة التنسيق الإدارية (E/1993/81 و E/1944/19 و E/1995/21 و E/1996/18 و Add.1 و E/1997/54 و Corr.1 و E/1998/21 و E/1999/48 و E/2000/53 و E/2001/55) و CEB (E/2002/55). وإضافة إلى ذلك، قدم الأمين العام خمسة تقارير إلى الجمعية العامة (A/49/356 و A/50/423 و A/51/356 و A/52/535 و A/54/534) عن المساعدة الاقتصادية المقدمة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. ومنذ عام ٢٠٠٠، حل تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات في منطقة البلقان (A/55/620 و Corr.1 و A/56/632)، محل التقرير عن ذلك الموضوع. وعلاوة على ذلك، كان تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من جراء تطبيق الجزاءات موضوع سلسلة من ثمانية تقارير سنوية مقدمة من الأمين العام (A/50/361 و A/51/317 و A/52/308 و A/53/312 و A/54/383 و Add.1 و A/55/295 و Add.1 و A/56/303 و A/57/165 و Add.1).

٧٥ - وفي قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بشأن تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات، أحاطت الجمعية العامة علماً بآخر تقرير مقدم من الأمين العام (Add.1 و A/57/165) وطلبت إليه أن يسعى إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٥١/٥٠ و ٢٠٨/٥١ و ١٦٢/٥٢ و ١٠٧/٥٣ و ١٠٧/٥٤ و ١٥٧/٥٥ و ٨٧/٥٦ وأن يضمن قيام الوحدات المختصة في الأمانة العامة بإيجاد القدرة الكافية والطرائق المناسبة والإجراءات التقنية والمبادئ التوجيهية الملائمة لكي تواصل، على أساس منتظم، جمع وتنسيق المعلومات المتعلقة بالمساعدة الدولية المتاحة للدول الثالثة المتضررة من تنفيذ الجزاءات، وتواصل وضع منهجية يمكن اتباعها لتقييم الآثار السلبية التي تلحق فعلاً بالدول الثالثة، وتستكشف تدابير ابتكارية وعملية لتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة.

٧٦ - وفي القرار نفسه، أكدت الجمعية العامة من جديد أهمية دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق في تعبئة ورصد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لصالح الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة ناجمة عن تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ التي يفرضها مجلس الأمن، وفي القيام، حسب الاقتضاء، بتحديد حلول للمشاكل الاقتصادية الخاصة لتلك الدول؛ وأحاطت الجمعية العامة علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٢/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بمواصلة النظر في مسألة تقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات، وقررت إحالة آخر تقرير للأمين العام عن هذه المسألة إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣. وفي نفس القرار، دعت الجمعية العامة المنظمات الداخلية في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من المنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء إلى أن تعالج بشكل مباشر وأكثر تحديداً، عند الاقتضاء، المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول المتضررة من الجزاءات المفروضة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، وأن تنظر، لهذا الغرض، في تحسين إجراءات التشاور من أجل إجراء حوار بناء مع هذه الدول، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة ومتكررة، وكذلك، حيثما يكون مناسباً، عقد اجتماعات خاصة بين الدول الثالثة المتضررة ومجتمع المانحين، تشترك فيها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

٧٧ - وتدرك العناصر ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، تمام الإدراك للاحتياجات والشواغل الخاصة للدول المتضررة. وما انفك يقدم معظمها، بصورة منتظمة، آراء وتعليقات بناءة حول برامج المساعدة لديها لصالح البلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، حسبما وردت في تقارير

الأمين العام المذكورة أعلاه. وما زالت هيئات إدارتها ملتزمة بالاستجابة لطلبات تقديم المساعدة إلى الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة نتيجة تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ التي يفرضها مجلس الأمن.

الحواشي

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٢-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) جمعت الورقات المعنونة "التحديات الجديدة التي تواجه تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية" "New challenges to the achievement of World Food Summit Goals" و "تعزيز الإرادة السياسية لمكافحة الجوع" "Fostering the political will to fight hunger" و "حشد الموارد من أجل الزراعة دعماً للأمن الغذائي" "Mobilizing resources for agriculture in support of food security" تباعاً من مجلد عنوانه تعبئة الإرادة السياسية والمواد للتخلص من الجوع في العالم (روما، الفاو، ٢٠٠٢). "Mobilizing the Political Will" and Resources to Banish World Hunger